الجمهورية العربية السورية
وزارة التعـليم العـــالي
جـــامعـــة دمشـــق
كـــليـــة الشـريعـة
قسم علوم القرآن والحديث

تـعـدُّدُ رِوايـاَتِ الحَـدِيْثِ النَّبَـوِيِّ

وأثرهُ في اختلافِ المحدثينَ في الحكمِ على الحديثِ

ـ دراسةٌ تأصيليةٌ تطبيقيةٌ ـ

رسـالةٌ أُعـدت لنيـل درجـة الدكتوراه في الحـديث النبويِّ وعـلومِه

إعداد الطالب
ماجد رياض العليوي

بإشراف الدكـتور
عماد الديـن الرَّشـيـد

1430هـ - 2009م

الإهداء

إلى نسائم الرحمة ونبعة الحنان.....
والدي الكريمين
وإلى أهالي غزة الأحرار وشهدائها
الأطهار، وفي مقدمتهم أستاذ الحديث
الدكتور نزار الريان سائلاً المولى الكريم أن
يجعلهم في عليين مع النبيين
والصديقين.....

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى أستاذنا الفاضل الدكتور عماد الدين الرشيد حفظه الله تعالى...

على تفضله بالإشراف على هذا البحث، وإفاداته القيمة وتوجيهاته النيرة، وحسن معاملته ودماثة خلقه جزاه الله كل خير.

كما أتوجه بالشكر العميم لأساتذتي الكرام الدكتور نور الدين عتر والدكتور بديع السيد اللحام والدكتور نصار نصار على رحابة صدرهم وتكرمهم بالإجابة عن كثيرٍ من الاستفسارات المتعلقة بهذا البحث.

المقدمة

الحمد لله الذي تقدست أسماؤه وتعالت على العدّ آلاؤه، اللهم يا ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، سبحانك اللهم لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

وصل اللهم على خير البرية الرحمة المهداة سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم، صلاةً وسلاماً تفتح بهما أبواب الرضا والتيسير وتغلق بهما أبواب الشر والتعسير، أنت مولانا فنعم المولى ونعم النصير.

أما بعد:

فإنّ من مفاخر هذه الأمة وخصائصها علمَ الحديث الذي حفظ لها أقوال نبيها وأفعاله وصفاته وأحواله صلى الله عليه وسلم، فدامت بفضله صلتُها بالنبي صلى الله عليه وسلم قويةً متماسكةً على مرّ العصور وتتابع الدهور.

وإنّ من مفردات هذا العلم ما يعرف بعلم مصطلح الحديث الذي به ضُبطت قوانين قبول الحديث ورده، فكان سبباً في حفظ السنة من الدس والتضليل، ومعه حفظ عقائد الناس وتصوراتهم من الأوهام والأباطيل.

وكانت بذور هذا العلم في القرآن الكريم في دعوة الباري الكريم سبحانه وتعالى إلى التمحيص عن نقلة الأخبار وقبول خبر من كان من أهل العدالة والديانة واجتناب خبر من تعرى عن ذلك، وفي السنة المطهرة في تحذير النبي صلى الله عليه وسلم من الكذب عليه والوعيد الشديد على من تجرأ على ذلك أو روّج له.

فركزت هذا التوجيهات قواعد نقل الحديث في قلوب الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين، وتفرعت عنها أصول قوانين الرواية التي تكفل حفظ الحديث وصيانته، فاحتاطوا في قبول الأخبار ونهضوا في نقد الروايات حفاظاً على ضبط الحديث وصوناً له.

فاجتهدوا في البحث عن إسناد الحديث ونقلته واشتهر عنهم قولهم: ((سموا لنا رجالكم))[1]، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وإلى أهل البدع فيترك حديثهم.

وكان منهجهم هذا في ضبط الحديث منارةً اهتدى بها من جاء بعدهم في عصر التابعين فمن بعدهم، فقُعدت في ضوء هدايات القرآن الكريم والسنة المطهرة وعمل الصحابة رضي الله عنهم قواعد ضبط الحديث وقوانين روايته،وما به يتميز المقبول والمردود، فلم يخل عصرٌ من العصور من مصنفاتٍ عديدةٍ في هذا العلم إلى عصرنا هذا.

ورجاء أن أنتظم في عقد خدام سنة خير الأنام عليه أفضل صلاةٍ وأتم سلام، اخترت أن يكون هذا البحث **"تعدد روايات الحديث النبوي وأثره في اختلاف المحدثين في الحكم على الحديث"** في جانبٍ من جوانب هذا العلم.

أهمية البحث:

1ـ إن منهج المحدثين في الحكم على الحديث يقوم على خطوتين أساسيتين؛ أولاهما استقراء روايات الحديث، لمعرفة تفرد رواته أو تعددهم، وهو ما يعرف بمنهج الاستقراء، وثانيهما موازنة هذه الروايات عند تعددها ومقابلتها والنظر في مواطن الاتفاق والافتراق، وهو ما يعرف بمنهج المقارنة.

يبين ذلك عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى في كلمةٍ جامعةٍ فيقول: ((إذا أردتَ أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعضٍ))[2]، وتعدد روايات الحديث على صلةٍ وثيقةٍ بكل واحدةٍ من هاتين الخطوتين.

---

(1) رواه مسلم في المقدمة (ص 15) عن محمد بن سيرين رحمه الله تعالى بلفظ: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: "سموا لنا رجالكم"، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)).

2- ارتباط مسألة تعدد الروايات بغالب أنواع علوم الحديث ما يتعلق منها باتصال السند وانقطاعه، والتعريف بالرواة وبيان عدالتهم وضبطهم، وبيان علة الحديث وكشف مواطن وهم الرواة وغلطهم في الرواية، وما يتعلق منها بتفسير الحديث وبيان مدلولاته والترجيح بين الأحاديث.

أسباب اختيار البحث:

◆ السبب الأهم الذي كان وراء اختيار هذا البحث يرجع إلى موضوع دراستي في مرحلة الماجستير، في تحقيق قسمٍ من كتاب "تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك" للحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى، فقد اهتم السيوطي بمقارنة روايات الموطأ عن الإمام مالك وذِكر اختلاف الروايات عنه ما بين وصلٍ وإرسالٍ ورفعٍ ووقفٍ وغيره.

كما اهتم أيضاً -كغيره من شرّاح كتب السنة- بمقارنة روايات الحديث للوقوف على تسمية المبهم وتمييز المهمل وتفسير الحديث وغيره.

فاتضح من وراء ذلك أنّ استقراء روايات الحديث ومقارنتها من أهم مسالك المحدثين في دراسة الحديث، لذلك وقع اختياري على جمع ما يتعلق بمسألة تعدد الروايات وبيان أثرها في دراسة الحديث.

◆ إن الحكم على الحديث وبيان رتبته من القبول والرد هو الثمرة الأهم لعلوم الحديث، من أجلها وُضعت قوانينه وقُعدت قواعده، فرغبت لذلك بدراسة موضوعٍ يتعلق تعلقاً مباشراً بمنهج أئمة الحديث في التوصل للحكم على الحديث، فحوى هذا المبحث أثر تعدد الروايات في منهج المحدثين هذا.

الجديد الذي يقدمه البحث:

1- جمع ما يتعلق بمسألة تعدد الروايات في بحثٍ متكاملٍ، وبيان تشعب هذه المسألة واتصالها بغالب علوم الحديث.

2- الكشف عن أسباب تعدد الروايات في الاتفاق والاختلاف، وما كان منها يرجع إلى راوي الحديث عند اختلال ضبطه أو تصرفه في متن الحديث، وما كان منها يرجع إلى نقلة الحديث من الصحابة الكرام رضي الله عنهم.

الجهود السابقة

لما كانت مسألة تعدد الروايات ذات صلةٍ بالغةٍ وأثرٍ قويٍّ في غالب أبواب علم الحديث، كانت مفردات هذه المسألة على تفاوتٍ في ذلك مطروحةً في المصنفات الحديثية ككتب الرواية وشروحها وكتب العلل وكتب التراجم وكتب مصطلح الحديث.

وكانت كتب العلل أمثال علل الترمذي وشرحه لابن رجب وعلل ابن أبي حاتم وعلل الدارقطني وغيرها، هي أكثر هذه الكتب بياناً لاختلاف الروايات وما لذلك من أثرٍ في الحكم على الحديث.

لكن مع ذلك كله لم يكن في واحدٍ من هذه المصنفات على كثرتها جمع ما يتعلق بمسألة تعدد الروايات ودراسة ذلك دراسةً تأصيليةً توضح أنواع علوم الحديث المتولدة عن هذا التعدد.

على أنه قد وجدت بعض الدراسات المعاصرة مما له صلةٌ بهذا البحث على اختلاف درجات هذه الصلة،والمسائل المشتركة معه.

-ولعل أكثرها صلةً كما يظهر من عنوانه، بحث **"منهج مقارنة الروايات"** لفتح الدين البيانوني، وهو بحثٌ مقدمٌ لنيل درجة الماجستير،وقد نوقش في معهد الدعوة في المدينة المنورة التابع لجامعة محمد بن سعود سنة (1409هـ)، ولم أدخر جهداً للوصول إلى نسخةٍ من هذا البحث، لكن لم يقدر لي ذلك.

- ومنها **"أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء"** للدكتور ماهر ياسين الفحل، وهو في الأصل بحثٌ مقدمٌ لدرجة الدكتوراه في جامعة بغداد، جاء البحث في أربعة فصول:

التمهيدي: لبيان ماهية الاختلاف.

---

(2) رواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (295/2)

والأول: الاختلافات الواردة في السند
والثاني: الاختلافات الواردة في المتن.
والثالث: الاختلافات المشتركة بين السند والمتن.
فتتقاطع بعض مسائل البحث مع موضوع هذه الدراسة، على أنّ همة الباحث فيه كانتمتوجهةً إلى بيان أثر هذه الاختلافات في اختلاف الفقهاء، فيذكر نماذج لأحاديث كان الاختلاف في أسانيدها أو متونها سبباً في اختلاف الفقهاء، والبحث حافلٌ في جانبيه التأصيلي والتطبيقي، وقد رجعت إليه وأفدت منه في بعض المواضع.

إجراءات البحث:
لما كان عنوان البحث"تعدد روايات الحديث النبوي وأثره في اختلاف المحدثين في الحكم على الحديث دراسة تأصيلية تطبيقية" أملت طبيعة البحث أن تكون الدراسة فيه في جانبين، دراسة ما يتعلق بتعدد الرواياتأولاً، ودراسة أثر ذلك في الحكم على الحديث ثانياً، كل هذا يقوم على الدراسة التأصيلية والدراسة التطبيقية.
والدراسة التأصيلية قوامها الدراسة النظرية في توضيح ماهية المصطلحات،وكان الاعتماد في ذلك على المصنفات في علوم الحديث عامة، وعلى الكتب المصنفة في مصطلح الحديث خاصةً.
أما **الدراسة التطبيقية** فتقوم على ذكر نماذج من روايات الحديث يظهر فيها أثر التعدد في المسألة التي هي موضوع الدراسة، وقد حرصت على أن يكون غالب هذه النماذج نماذج جديدةً ليُدرك بذلك أن قوانين علم الحديث وقواعده ليست مجرد قواعد نظريةٍ، إنما هي ميزان كلّ خبر وكلّ روايةٍ، ويذوب من وراء ذلك ما يُردد من ضعف فاعلية قواعد علوم الحديث في الحكم على الأحاديث لتكرر الأمثلة عينها في كثير من المصنفات في علم المصطلح.
صعوبات البحث:
ـ لما كان لتعدد روايات الحديث صلةٌ وثيقةٌ بأكثر مفردات علوم الحديث بشقيها الرواية والدراية، كان في جمع مسائل هذا الموضوع والتنسيق بينها شيءٌ من الصعوبة، والذي أحاجني مراتٍ عديدةً إلى الرجوع أثناء كتابة هذا البحث إلى فصولٍ متقدمةٍ كنت قد انتهيت من دراستها لأضيف إليها مبحثاً أو مثالاً توضيحياً أو قولاً داعماً أو تأييداً لمسألةٍ بعمل النقاد وغيره، مما أقع عليه أثناء الدراسة وجمع المادة العلمية.
ـ كما أنّ الحرص على أن تكون أكثر الأمثلة التطبيقية في البحث جديدةً أملى عليّ الرجوع إلى الكثير من المصنفات وأحاجني إلى الكثير من الوقت والجهد في دراسة هذه الأمثلة، ومراجعة أقوال النقاد في التعليق عليها.

منهج الدراسة:
ويتضمن بيان كلٍّ من **منهج البحث** ببيان المناهج التي اتبعتها قبل أن أسكب البحث في صورته الأخيرة، **ومنهج الكتابة** ويتضمن الخطوط التي اتبعتها في تدوين ما قمت ببحثه قبل التدوين.
أولاً منهج البحث:
كان الاعتماد فيه على جملةٍ من مناهج البحث المتبعة في الدراسات المنهجية:
ـ منها منهج الاستقراء: بتتبع جزئيات المسائل الواردة في الدراسة في مصادر علم الحديث المختلفة، وانتقاء المناسب للمسألة من كلام أهل العلم مما يوضحها ويجلّي ماهيتها، فلم يكن الاستقراء تاماً بل ناقصاً مجاله الأهم المصنفات في مصطلح الحديث وفي علم رواية الحديث، في العصور المتقدمة والمتأخرة حتى المعاصرة، فلم يلتزم البحث بمراجع عصرٍ معين.
ـ ثم منهج المقارنة: في الموازنة بين كلام أهل العلم، وملاحظة مواطن الاتفاق والافتراق، وما يبنى على ذلك من فهم المصطلحات وأحكام المسائل المطروحة، وقد استدعى هذا في بعض المواضع بيان ما وقع لبعض الباحثين من خللٍ في فهم ماهية بعض المصطلحات، وما يبنى على هذا الخلل.

كما اعتمدته في الأمثلة التطبيقية في البحث، بمقارنة الروايات، وملاحظة ما يسفر عن هذه المقارنة من فوائد تخدم مفردات الدراسة.

ـ ثم منهج التحليل مشفوعاً بالاستدلال: عند بيان اختلاف نظر أهل العلم في أحكام المسائل المطروحة، ومناقشة كلام الأئمة في هذه المسائل، وما اعتمدوه من أدلةٍ يبنون عليها أقوالهم واختياراتهم بغية بيان ما يمكن أن يكون راجحاً في ضوء تطبيقات أئمة الحديث ونقاده.

ثانياً منهج الكتابة:

ومعالمه في النقاط التالية:

- توضيح ماهية المصطلحات، بذكر دلالة المصطلح عند أهل اللغة أولاً، ومن ثم دلالته عند أهل الفن ثانياً.
- ذكر تمهيدٍ في صدر بعض الأبواب يشير إلى مسائل الفصول التي يحويها، وفي صدر بعض الفصول يشير إلى مسائل المباحث التي يحويها، إذا رأيت أن طبيعة الباب أو الفصل تستلزم ذلك.
- نقل ما يتعلق بالمسألة من نصوص أهل العلم بألفاظها غالباً، وجعلت ذلك ضمن حاصرتين، وأشير في الحاشية إلى المرجع الذي استقيت منه هذه العبارة، هذا فيما إذا لم تكن العبارة طويلةً فأصوغها بعبارتي وأشير إلى ذلك في الحاشية بعبارة "ينظر كذا" لبيان أن النقل كان بالمعنى؛ ذلك أن النقل الطويل يعد من عيوب الأبحاث الأكادمية.
- ترجمة الأعلام الذين ينسب إليهم مذهبٌ أو اختيارٌ في المسألة موضع الدراسة إذا لم يكونوا من الأعلام المشهورين، وترجمة رواة الحديث إذا احتاجت دراسة الحديث إلى بيان حالهم عند أئمة نقد الرجال.

فلم ألتزم بترجمة كل الأعلام لما يحتاجه ذلك من جهدٍ ووقتٍ غير قليلٍ مع قلة نفعه وفائدته لمن يطالع البحث، فاجتنبته حتى لا تثقل هذه الدراسة بما لا كبير فائدةٍ له.

وعند الترجمة أذكر تعريفاً بالعَلَم فأوضح اسمه ولقبه ووفاته والعلوم التي برز فيها، وقد أذكر بعض مصنفاته في هذه العلوم، هذا إذا لم يكن من رواة الحديث، فإن كان منهم فأذكر حاله في الجرح والتعديل من أقوال الأئمة النقاد، وأذكر خلاصة الأقوال إذا كان فيها شيءٌ من الاختلاف.

- عزو الآيات القرآنية إلى مكانها في سور القرآن، بعد ذكر الآية بين معقوفين في صلب البحث.
- تخريج الأحاديث النبوية والآثار الواردة في البحث، وكان التخريج يتميز في وجهتين:

ـ الأولى: إذا ورد الحديث في البحث على جهة الاستدلال بمتنه لحكمٍ ما، فأخرجه في حدود الكتب الستة، وإلا فمن التسعة، وإلا فمن كتب المصنفات والآثار خارج ذلك.

ـ الثانية: إذا ورد الحديث في البحث مثالاً على مسألةٍ من مسائل الدراسة فأذكر طرقه وروايته بما يخدم الفكرة ويوضحها من غير تطويلٍ مملٍّ ولا اختصارٍ مخلٍّ، فأبدأ بالصحيحين ثم أتوسع إلى الستة فالسبعة فالتسعة، ثم أتوسع إلى المصنفات الحديثية غير ذلك، إذا كان للروايات الواردة فيه مزيد أثر في خدمة المسألة المدروسة، كل ذلك مشفوعاً بالحكم على الحديث وبيان درجته من القبول أو الرد إذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما، أو أصله فيهما أو في أحدهما، أو في غيرهما من كتب الصحيح.

والتزمت في ذلك الطريقة المنهجية في التخريج بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث إذا كان المصنف مرتباً على هذه الطريقة، وبذكر الصحابي صاحب الحديث ورقم الحديث إذا كان الحديث في المسانيد وما يجري مجراها في جمع الأحاديث، وبذكر صاحب الترجمة ورقم الحديث أو الجزء والصفحة إذا كان الحديث في كتب التراجم.

- في عزو المراجع في حاشية البحث حرصت ما استطعت أن أرتب المصنفات إذا تعددت حسب التسلسل الزمني لمؤلفيها، وحرصت على تقديم المصنفات في الحديث وعلومه ولو كانت معاصرةً على غيرها من الكتب الأخرى ككتب أصول الفقه فيما إذا كانت المسألة مشتركةً بين علم الحديث وعلم الأصول مثلاً.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يقع بعد هذه المقدمة في فصلٍ تمهيديٍّ وبابين وخاتمة، يشتمل كل بابٍ على فصولٍ، وكل فصلٍ على مباحث:

ـ الفصل تمهيدي: مفهوم تعدد روايات الحديث النبوي والحكم على الحديث

تضمن: بيان دلالة تعدد روايات الحديث النبوي، وصلة تعدد الروايات بالمتابعات والشواهد، وصلته بمختلف الحديث وصلته بالتفرد، وصلته بالغرابة، وصلته بالمشهور والعزيز، وصلته بالمتواتر، وأنواع التعدد في روايات الحديث، ودلالة الحكم على الحديث عند المحدثين، وحكم المتأخرين على الحديث، وأسباب اختلاف المحدثين في الحكم على الحديث.

الباب الأول: أسباب تعدد روايات الحديث

ـ الفصل الأول: الاختلاف في حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم.

تضمن: بيان أثر اختلاف صور فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وأثر الاختلاف في نقل صورة عمل النبي صلى الله عليه وسلم في تعدد الروايات.

ـ الفصل الثاني تعدد روايات الحديث بسبب اختلال ضبط الراوي

تضمن: اختلاط الراوي و اضطراب الرواة و مخالفة الراوي لمن هو أولى منه وأنواع الحديث المتولدة عن تعدد الروايات لاختلال ضبط الراوي.

ـ الفصل الثالث: تصرف الراوي في متن الحديث

تضمن: الرواية بالمعنى واختصار الحديث و الجمع بين الأحاديث.

ـ الباب الثاني: أثر تعدد الروايات في دراسة الحديث والحكم عليه

ـ الفصل الأول: أثر تعدد الروايات في دراسة الحديث

تضمن: بيان سبب ورود الحديث وتفسير الحديث وبيان مدلوله وبيان مشكل الحديث وتفسير المجمل وتعيين لفظ الحديث عند الشك.

ـ الفصل الثاني: أثر تعدد الروايات في الحكم على الحديث.

تضمن: بيان أثر تعدد الروايات في بيان اتصال السند أو انقطاعه وأثر تعدد الروايات فما يتعلق بعدالة الراوي ومعرفة ضبط الراوي وبيان علة الحديث وتقوية الحديث والترجيح بين الأحاديث المتعارضة.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات، وبعدها الفهارس الفنية، فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث، وفهرس الأعلام، وفهرس المصطلحات، ، وفهرس المصادر، وفهرس الموضوعات.

والله تعالى أسأل وإلى جلاله العظيم ورحمته الواسعة أتبتل: أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، وأن يجعله فاتحة خيرٍ في خدمة سنة أكرم خلقه وخاتم رسله نبينا محمدٍ صلى الله عليه وسلم، وأن يلهمنا السداد والرشد والإخلاص في أعمالنا كلها، وأن يعفو عني ويرحم زلتي إن ضعف النظر أو حادت عن الصواب الفِكر في شيءٍ من مسائل هذه الدراسة، فقد حرصت وبذلت بغية أن يكون بحثاً متكاملاً متناسقاً، فإن وفقت إلى ذلك فبفضل الله ورحمته، وإلا فمن نفسي وقلة باعي، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولنا العزاء بقول من قال: ((إني رأيتُ أنه لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غُير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يُستحسن،ولو قُدم هذا لكان أفضل،ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر))[3].

الطالب ماجد العليوي

(3) قاله القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني في كتابٍ له إلى العماد الأصفهاني، كما في أبجد العلوم (71/1)

الفصل التمهيدي
مفهوم تعـــدد روايـــات الحـــديث النبـــوي والحـــكم عـــلى الحـــديث

ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول : مفهوم تعدد روايات الحديث النبوي.
المبحث الثاني : الحكم على الحديث عند المحدثين واختلافهم فيه.

المبحث الأول :
دلالة تعدد روايات الحديث النبوي

- تعريف تعدد روايات الحديث لغةً:

هذا المركب ((تعدد روايات الحديث))مكونٌ من عدة أطراف يجمع بينها علاقةٌ إضافيةٌ أو أطراف هذا المركب هي : "التعدد"، و "الروايات"، والحديث"، وفيما يلي تعريفها كلاً على حدة:

التعدد : مصدر تَعَدَّدَ ، وأصل ذلك من العَدِّ والعَدَد ، ومنه قوله تعالى :(وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً) {الجن:28}، وله معنيان : أحدهما أحصى؛ أي أحاط علمه بكل شيءٍ عدداً ؛ أي معدوداً ، فيكون نصبه على الحال، يقال: عددت الدراهم عداً ، وما عُدَّ فهو معدودٌ وعدد، كما يقال : نفضت ثمر الشجر نفضاً ، والمنفوض نفض.

ويجوز أن يكون معنى قوله :(وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً) أي أحصاه إحصاءً، فالعدد اسمٌ من العدِّ أقيم مقام المصدر الذي هو معنى الإحصاء.

والعديد: الكثرة، يقال: ما أكثر عديد بني فلان، وبنو فلان عديد الحصى؛ إذا كانوا لا يحصون كثرةً كما لا يحصى الحصى.

ويقال: إنهم يتعادُّون على عشرة آلاف؛ أي يزيدون عليها في العدد.[1]

فالتعدد مرجعه إلى الزيادة التي هي ضد الفردية.

والروايات في اللغة: جمع رواية، مصدر روى، ويستعمل في نقل الخبر وغيره، فيقال: روى فلانٌ حديثَهُوشعراً يرويه روايةً، وتروَّاه ؛ أي حمَلَه ونقله، وهو الراوي، وهم الرواة، وهو الرَّاوية على المبالغة في صفته بالرواية.

أو تستعمل الرواية بمعنى السقاية ، فيقال ((رويت القوم أرويهم)) إذا سقيت لهم.[2]

وحاصل معنى الرواية على الاستعمال الأول أنها: **نقل المُرَوَّى عمن رَوَّاه بعد تحمله منه وحفظه عنه**.

وتطلق ويراد بها نفس المادة المروية، فيقال : في رواية فلان: أي في مروياته التي رواها من الحديث أو الشعر أو غير ذلك، فالرواية على هذا : **ما ينقله الراوي عن غيره بعد تحمله له عنه**.

●تعريف تعدد روايات الحديث اصطلاحاً:

في الاصطلاح: الروايات والمرويات كذلك: ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الحديث النبوي، أو عن أحد الصحابة أو التابعين بإسنادٍ.

فكل متن روي عن رسول الله صلى لله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً، وكل ما روي عن الصحابة

أو التابعين من أقوالٍ وأحوالٍ تدخل في بيان عصر النبوة، أو لا تدخل، فهو مما تشمله كلمة "مرويات" وكذلك "روايات"؛ لأنها تشمل كل ما روي.[3]

والحديث في اللغة يطلق على معنيين :

الأول: الجديد من الأشياء؛ وهو نقيض القديم.

الثاني: الخبر، ويأتي على القليل والكثير[4]؛ والجمع: أَحاديثُ، كقطيع وأَقاطِيعَ، وهو شاذٌ على غير قياس، و الحديثُ: ما يُحَدِّثُ به المُحَدِّثُ تَحْدِيثاً؛

والأُحْدُوثةُ: ما حُدِّثَ به،وقال الفراءُيرى أَن واحد الأَحاديث أُحْدُوثة، ثم جعلوه جمعاً للحَديث))، قال ابن بري: ليس الأَمكما زعم الفراءُ، لأَن الأُحْدُوثةَ بمعنى الأُعْجُوبة، يقال: قد صار فلانٌ أُحْدُوثةً فأَما أَحاديث النبي صلى اللَّه عليه وسلم فلا يكون واحدها إِلا حَديثاً، ولا يكون أُحْدُوثةً، قال: وكذلك ذكره سيبويه في باب "ما جاءَ جمعه على غير واحده المستعمل"، كَعَرُوض وأَعاريضَ، وباطل وأَباطِيل.

---

(1) تهذيب اللغة للأزهري /عدد/ (1/89-90)

(2) ينظر مادة /روي/ في تهذيب اللغة (313/15)، ولسان العرب (348/14)، ومعجم متن اللغة (687/2)

(3) منهج نقد المتن للإدلبي (30)

(4) ينظر مادة /حدث/ في لسان العرب (2 /131)، القاموس المحيط (153)

وفي حديث عليٍّ رضي الله عنه: ((أنّ فاطمةرضي الله عنها جاءَت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فوَجَدَتْ عنده حُدّاثاً ....))[1]؛ أَي جماعة يَتَحدَّثُون؛ وهو جمعٌ على غير قياسٍ، حملاً على نظيره، نحو سامِرٍ وسُمَّارٍ، فإن السُّمَّارَ المُحَدِّثون.[2]

والحديث في الاصطلاح : ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقرير أو صفةٍ، حتى الحركات والسكنات، في اليقظة والمنام.[3]

وكذا ما أضيف إلى الصحابي أوالتابعي، من قولٍ أو فعلٍ أو إقرارٍ أو صفة.[4]

فما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسمى عند أهل الفن حديثٌ مرفوعٌ، وما أضيف إلى الصحابة يسمى حديثٌ موقوفٌ، وما أضيف إلى التابعي يسمى حديثٌ مقطوعٌ.

بل إنّ الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ذهب إلى أنّ ما أضيف إلى مَن دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم كالذي أُضيف إلى التابعي في التسمية فيسمى مقطوعاً ، قال: ((وإن شئت قلت: موقوفاً على فلان))[5]، أي ممن دون التابعي.

فهذا ما عليه جمهور المحدثين، وذهب البعض كالكرماني رحمه الله تعالى إلى تقييد تعريف الحديث بما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، دون الصحابة والتابعين.[6]

لكنّ الذي يدل عليه كلام المحدثين عند تعريفهم للحديث الأول دون الثاني، والله تعالى أعلم.

ويرادف الحديث عند علماء الفن الخبر، وقيل: الحديث ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، والخبر ما جاء عن غيره، ومن ثمّة قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها ((الإخباري))، ولمن يشتغل بالسنة النبوية ((المحدث))، وقيل: بينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلق، فكل حديثٍ خبر ولا عكس.[7]

أما تعريف مركب **"تعدد روايات الحديث النبوي":** فلم أقف فيما اطلعت عليه للمحدثين تعريفاً صريحاً له، على أنه تكثر إشارتهم إلى مفهوم "تعدد الروايات" عند كلامهم عن توافق الرواة في رواياتهم أو اختلافهم فيها، فيستخدمون عبارات مثل: ((في رواية فلان كذا)) ، ((وفي روايةٍ أخرى كذا)) إلى غير ذلك، كقول الإمام مسلم رحمه الله تعالى: ((حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشار ـ واللفظ لابن المثنى ـ قالا: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن غيلان بن جرير : سمع عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين قال: ((**ذاك يوم ولدت فيه ويوم بعثت، أو أنزل علي فيه**...)).

قال مسلم: وفي هذا الحديث من رواية شعبة: قال: ((وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس))، فسكتنا عن ذكر الخميس لما نراه وهماً.

وحدثناه عبيد الله بن معاذ حدثنا أبي **ح** وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شبَّابة **ح** وحدثنا إسحق بن إبراهيم أخبرنا النضر بن شميل، كلهم عن شعبة بهذا الإسناد.

---

(1) رواه أبو داود في الخراج والإمارة والفيء (في بيان مواضع قسْم الخمس)2988
(2) لسان العرب (2 /131)
(3) فتح المغيث (10/1)، قواعد التحديث (61)
(4) ينظر: مختصر الخلاصة في علم الحديث وأصوله للطيبي (19)، فتح المغيث للسخاوي (10/1)، قفو الأثر (88/1)، شرح شرح نخبة الفكر (153)، ومنهج النقد، د. العتر (31)، نظرية نقد الرجال، د. عماد الدين الرشيد (17)
(5) نزهة النظر (114)
(6) ينظر الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني (12/1)
(7) نزهة النظر (41)

وحدثني أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا حبَّان بن هلال حدثنا أبَان العطار حدثنا غَيلان بن جرير في هذا الإسناد بمثل حديث شعبة، غير أنه ذكر فيه الاثنين ولم يذكر الخميس)). [1]

قال النووي في شرحه على مسلم[2]: قال القاضي عياض رحمه الله : إنما تركه وسكت عنه; لقوله ((فيه **ولدت وفيه بعثت، أو أُنزل علي**))، وهذا إنما هو في يوم الإثنين كما جاء في الروايات الباقيات ((**يوم الإثنين**)) دون ذكر الخميس, فلما كان في رواية شعبة ذكر الخميس تركه مسلم , لأنه رآه وهماً , قال القاضي: ويحتمل صحة رواية شعبة, ويرجع الوصف بالولادة والإنزال إلى الإثنين دون الخميس, وهذا الذي قاله القاضي متعينٌ، والله أعلم.اهـ

وغير هذا الذي ذُكر كثيرٌ في كلام المحدثين.

والذي يمكن أن يُستخلص من مدلول كلامهم؛ أن تعدد الروايات يُراد به : **أن يرد سند الحديث أو سند الحديث ومتنه على أكثرمن صورةٍ، سواءٌ أكانت هذه الصور متوافقةً أم متخالفةً .**

وعلى هذا التعريف فتعدد الروايات إما أن يكون بأمرٍ يرجع إلى السند؛ كأن يتعدد سند الحديث لتعدد الرواة فيه مع اتفاقهم وعدم الاختلاف، أو أن يتعدد سند الحديث لاختلاف الرواة فيما بينهم؛ كاختلافهم في صيغ الروية، أو اختلافهم في الاتصال والانقطاع، وغير ذلك.

فلما كان الحديث عبارةً عن مجموع الإسناد والمتن يقال في الحديث الذي رواه البخاريمثلاً: هذا حديث البخاري وهذه رواية البخاري، وإذا رواه مسلم ولو بنفس إسناد البخاري، يقال: هذا حديث مسلم وهذه رواية مسلم ، وهكذا تتعدد روايات الحديث الواحد باعتبار طرقه المتعددة.

وإما أن يكون التعدد بأمرٍ يرجع إلى سند الحديث ومتنه جميعاً ؛ كأن يتعدد سند الحديث لتعدد الرواة فيه مع اختلافهم في متن الحديث باختلاف ألفاظه من قبل الرواة مع اتفاقهم في المعنى، أو بتعدد ألفاظه مع الاختلاف ؛ كالاختلاف في الاطلاق والتقييد، أو الزيادة والنقص ، وغير ذلك...

ولما كان مصطلح "تعدد روايات الحديث" قد يتبادر إلى الذهن عند سماعه أنّ المراد به بعض أنواع علوم الحديث مما مرده إلى التعدد على اختلاف صوره؛ كالمتابعات والشواهد ومختلف الحديث، رأيت أن أبيّن هنا صلة مفهوم تعدد الروايات بهذه الأنواع من الحديث، أضيف إلى ذلك بيان صلة تعدد الروايات بأنواع الحديث التي تتفرع عن النظر في عدد الرواة، وهي الفرد والغريب والعزيز والمشهور والمتواتر، لبيان ما تشترك دلالته من هذه الأنواع مع دلالة تعدد الروايات أو تباينه، مع بيان وجه مشاركته أو مباينته لهذا المدلول، ثم أُتبع ذلك ببيان أنواع تعدد روايات الحديث، لتتضح من وراء ذلم كله دلالة تعدد الروايات وضوحاً كاملاً.

□أولاً:صلة تعدد الروايات بالمتابعات والشواهد

المتابعة : هي أن يشارك الراوي غيره فيما رواه من طريق الصحابي نفسه.[3]

وتنقسم إلى متابعةٍ تامة، ومتابعةٍ قاصرة؛

- فالمتابعة التامة : أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث عن شيخه.
- والمتابعة القاصرة: أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث عن شيخ شيخه أو مَن فوقه...[4]

---

(1) صحيح مسلم، الصيام (استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس) 1162
(2) (1182/3)
(3) علوم الحديث لابن الصلاح : 83، نزهة النظر : 73، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي(210/1)، منهج النقد: 418
(4) ينظر المراجع السابقة.

ويُسمى الراوي الموافق لغيره: المتِابع ـ بالكسر ـ والتابِع أيضاً.[1]

أما الشاهدفهو : أن يروي الحديث صحابيٌ مشابهاً لما يرويه صحابيٌ آخر في اللفظ أو المعنى.[2]

وإيراد الشاهد من قبل المحدث يسمى استشهاداً.[3]

وخص قومٌ المتابعة بما كان باللفظ، سواءٌ أكان من رواية الصحابي نفسه أم لا، والشاهد بما كان بالمعنى سواءٌ أكان من رواية ذلك الصحابي أم لا.[4]

ورجح الحافظ ابن حجر أنه لا اقتصار في التابع على اللفظ، ولا في الشاهد على المعنى، وأن افتراقهما بالصحابي فقط، فكلّ ما جاء عن ذاك الصحابي فتابع، أو عن غيره من الصحابة فشاهد، سواء كان بلفظه أو بمعناه.[5]

وعليه فإنّ بين مفهوم تعدد روايات الحديث ومفهوم المتابعات والشواهد عموماً وخصوصاً من وجهٍ؛ فحيث وجدت المتابعة كان هناك تعددٌ في الرواية ولا عكس، فالمتابعات من صور تعدد راويات الحديث، لكنّ تعدد الروايات أعمُّ من أن يوافق الراوي غيره في رواية الحديث عن شيخه أو من فوقه، أما الشواهد فليس كلّ شاهدٍ للحديث يُعد من صور تعدد روايات الحديث، إنما الذي يعد من ذلك ما كان الشاهد فيه عبارةً عن رواية صحابيٍّ آخر الحديث عينه عن النبي صلى الله عليه وسلم موافقاً لما رواه الصحابي الأول صاحب الحديث، هذا في الأصل، أما في التطبيق فالمحدثون عند إطلاقهم مصطلح تعدد روايات الحديث لا يريدون به إلا ما كان التعدد فيه في رواية الصحابيّ نفسه، ولا يُدخلون فيه ما للحديث من شواهد، فيُخرج هذا شواهد الحديث من مفهوم تعدد الروايات، والله تعالى أعلم.

❐ ثانياً: صلة تعدد الروايات بمختلف الحديث

•مختلف الحديث في اللغة:

مختلَف الحديث، أومختَلِف الحديث، أو اختلاف الحديث : مسمياتٌ لمدلولٍ واحدٍ، والأكثر في استعمال المحدثين " مختلِف الحديث"؛ بكسر "لام" مختلف، أو "مختلَف الحديث"؛ بفتح اللام.

والمُختَلِف: اسم فاعل من اختلف ، والمُختَلَفُ: اسم مفعولٍ منه، والمصدر اختلاف، والاختلاف ضدّ الاتفاق، فيقال: تخَالفَ الأمران واختَلَفا: إذا لم يتفقا، وكل ما لم يتساو فقد تخالَفَ واختَلَفَ.[6]

•وفي الاصطلاح:

علم مختلف الحديث: هو العلم الذي يقوم بالتوفيق بين الأحاديث المتعارضة، بأحد وجوه التوفيق من الجمع أو النسخ أو الترجيح.[7]

---

(1) قواعد في علوم الحديث لظفر أحمد التهانوي : 46
(2) ينظر نزهة النظر(75)، فتح المغيث للسخاوي(242/1)، منهج النقد(418)
(3) قواعد في علوم الحديث : 46
(4) وإليه يشير كلام ابن الصلاح في علوم الحديث(83)، والنووي في التقريب كما في تدريب الراوي(183/1)، وهو مذهب العراقي في ألفيته كما في فتح المغيث للسخاوي(207/1)
(5) نزهة النظر(74)، وينظر منهج النقد(418)
(6) ينظر مادة /خَلَفَ/ في القاموس المحيط (728)، ولسان العرب (91/9)
(7) ينظر المنهل الروي (60)، تدريب الراوي (196/2)

ـ أثر تعدد الروايات في رفع الجهالة..... 297
ـ ثانياً: رفع الإبهام عن الراوي..... 299
ـ أهمية معرفة الراوي المبهم..... 300
ـ طرق بيان الراوي المبهم..... 304
ـثالثاً: تمييز المهمل..... 308
ـ أهمية تمييز المهمل..... 202
ـ طرق تمييز المهمل..... 310
ـ رابعاً: تعيين الراوي عند الشك..... 313
ـ صور الشك في الراوي وأحكامها..... 313
ـ أثر تعدد الروايات في تعيين الراوي..... 314
ـ المبحث الثالث: معرفة ضبط الراوي..... 316
ـ أهمية معرفة ضبط الراوي..... 318
ـ منهج المحدثين في معرفة ضبط الراوي..... 320
ـ أثر تعدد الروايات في معرفة ضبط الراوي..... 326
ـ أثر تعدد الروايات في الكشف عن الضبط النسبي للراوي..... 328
ـ المبحث الرابع: بيان علة الحديث..... 331
ـ التعريف بعلم العلل..... 332
ـ صلة تعدد روايات الحديث بعلم العلل..... 334
ـ أجناس العلل عند الإمام الحاكم..... 337
ـ المبحث الخامس: تقوية الحديث..... 339
ـ مدلول تقوية الحديث..... 339
ـ أثر تعدد الروايات في تقوية الحديث..... 341
ـ ضوابط تقوية الحديث الضعيف عند المحدثين..... 346
ـ شروط الرواية التي يطلب تقويتها..... 346
ـ الشرط الأول: أن لا يكون في إسناد الحديث من يُتهم بالكذب.....347
ـ الشرط الثاني: أن لا يكون الحديث شاذاً 357
ـ شروط الرواية التي يطلب التقوية بها..... 360
ـ مثال تطبيقي لتقوية الحديث بتعدد الروايات (حديث صلاة التسبيح) 369
ـ خلاصة القول في حكم حديث صلاة التسبيح وأنه صحيحٌ لغيره..... 397
ـ اختلاف أقوال النقاد في حكم حديث التسبيح والتوفيق بينها..... 397
ـ المبحث السادس: الترجيح بين الأحاديث المتعارضة..... 402
ـ مدلول الترجيح بين الأحاديث المتعارضة..... 402 - 403
ـ المدرسة التي يرجع إليها النظر في الترجيح بين الأحاديث المتعارضة..... 404
ـ دلالة النظر الفقهي..... 405
ـ دلالة النظر الحديثي..... 406

ـ أثر تعدد الروايات في الترجيح بين الأحاديث المتعارضة..... 411
ـ أوجه الترجيح بين الأحاديث المتعارضة..... 413
ـ الخاتمة ونتائج البحث..... 421
ـ التوصيات..... 422
ـ الفهارس الفنية..... 423- 492
ـ أولاً: فهرس الآيات القرآنية..... 424
ـ ثانياً: فهرس الأحاديث..... 425
ـ ثالثاً: فهرس الأعلام..... 434
ـ رابعاً: فهرس المصطلحات الحديثية..... 456
ـ خامساً: فهرس المصادر والمراجع..... 458
ـ سادساً: فهرس الموضوعات التفصيلي..... 484
ـ سابعاً: الفهرس العام..... 492

سابعاً: الفهرس العام

ـ المقدمة..... أ - ح
ـ فصل تمهيدي: مفهوم تعدد روايات الحديث النبوي والحكم على الحديث..... 1-83
ـ الباب الأول: أسباب تعدد روايات الحديث..... 84 - 207
ـ الباب الثاني: أثر تعدد الروايات في دراسة الحديث والحكم عليه..... 208 - 420
ـ الخاتمة ونتائج البحث..... 421 - 422
ـ الفهارس الفنية..... 423 - 492

/ / /